الأساتذة المبعدين، بوضع اطار عام لخطة عمل للتحرك المستقبلي لمواجهة الهجمة الصهيونية على الجامعات في الوطن المحتل، وقد حددت الخطة الأطر التالية:

«البعد الأكاديمي، والذي ينطوي تحت لوائه التعليم العالي في الوطن المحتل، والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل بلورة الأفكار وتنفيذ النشاطات الأكاديمية اللازمة نقترح أن تكون اهتمامات لجنة الاشراف في هذا المجال كما يلي:

(أ) تحضير مواد علمية تكون مساهمة مفيدة في الاعداد لمشروع الجامعة الفلسطينية المقترحة.

(ب) الشروع في نشاطات تتعلق بالترجمة والتعريب لكتب ومواد علمية وثقافية مختارة، وبذلك تكون قد ساهمت جامعات الأرض المحتلة بشكل فعّال بمشروع اتحاد الجامعات العربية فيما يتعلق بموضوع تعريب التعليم الجامعي.

(ج) القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لتوثيق العلاقة بين العلم والبحث من ناحية، وبين المجتمع والمواطنين من ناحية أخرى، ويمكن اعطاء الأولوية للدراسات والبحوث التي تتعلق بالأرض والأهل في داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي ذلك أيضاً مساندة لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات الفلسطينية هناك ومساندة لمثلها لدى المنظمة خارج الأرض المحتلة. ولا يخفى على أحد جدوى البحث وأهميته حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي نفسه ومردوده الأكاديمي في المحافظة على معارفه وتطويرها في نطاق البحث العلمي.

البعد الاعلامي، حيث أن هذا البعد يهدف الى خدمة القضية الفلسطينية بشكل عام، ويركز في الوقت الحالي على آثار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الأخيرة على مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، وتكون الأنشطة المنوطة به على المستويين العربي والعالمي، وتتركز هذه الأنشطة على ما يلي:

(أ) زيارات للجامعات المختلفة لشرح الأوضاع في جامعات الأرض المحتلة، وتعريف بالممارسات الصهيونية الأخيرة فيها، والعمل على تكوين لجان تضامن وصداقة مع الجامعات الفلسطينية.

(ب) استقطاب وتوفير أساتذة خاصة ممن يحملون هوية المواطنة ويعملون حالياً في جامعات عربية أو أجنبية، وذلك من أجل حثهم على العمل لمدة سنتين أو أكثر في جامعات الأرض المحتلة كجزء من الخدمة الوطنية.

(ج) وضع كتيبات اعلامية باللغتين العربية والانكليزية عن جامعات الوطن المحتل لتوزيعها على جهات عربية وأجنبية.

(د) الدعوة لعقد مؤتمر للأكاديميين الفلسطينيين.

(هـ) اعداد نشرات عن أخبار الجامعات في فترات دورية.

(و) تكثيف التنسيق والتعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج، ومنها:

— الحركات الطلابية.
— النقابات المختلفة.
— المنظمات والهيئات الدولية.
— السفارات والممثلين الرسميين.

وقبل صياغة التوصيات حول قضايا التعليم العالي في الوطن المحتل، تداول المجتمعون في عدد من الاقتراحات لمواجهة سياسة سلطات الاحتلال تجاه الجامعات، ومنها:

— تذليل العقبات أمام تمويل الجامعات، والبحث عن مصادر تمويل لا تخضع لرقابة سلطات الاحتلال.

— تأمين عدد كاف من منح الدراسات العليا لطلاب الأرض المحتلة، حتى يمكن الاستغناء عن مدرسي الخارج.

— دعوة أساتذة أجانب للتوجه الى الأرض المحتلة، للاطلاع على أوضاع الجامعات من جهة، وللاستفادة من زيارتهم في تقديم محاضرات علمية من جهة أخرى.

— بحث موضوع التوأمة بين الجامعات على غرار توأمة بلديات الداخل مع بلديات عربية وأجنبية.

— القيام بجهد اعلامي مكثف لفضح ممارسات سلطات الاحتلال عن طريق الاتصال بالجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي، وتعميم تجربة «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت».

— ديمومة طرح الجريمة الثقافية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الأساتذة المبعدين، بابقاء الأستاذ المبعد مسجلاً على جامعته، حتى ولو